مشكلاتنا الاجتماعية

بقلم حسن الشريف .

مشكلاتنا الاجتماعية فى مصر نوعان مختلفان، إذ هى فى المدينة غيرها فى الريف. ولهذا يحتاج كل نوع الى علاج خاص .

فمشكلة المدينة تنبهنا الى مسألة الصبي المحروم فى الحى الفقير ، حيث ينشأ فى الأزقة القذرة ويصاحب صبيانا أكبر منه سنا وأعرف بصنوف المفاسد والغوايات . هذا الصبي لا يرى أباه إلا لحظات خلال النهار عند ما يعود من عمله اليومى منهوك القوى مضعضع الحواس، وهو أيضا لا يرى أمه إلا لماما، لأن العيش يقتضيها أن تعيش بعيدة عنه أو أن لا تجتمع به إلا فى فترات متباعدة . فهو مهمل فى الشارع يتعرض لأخطار كبيرة من عشرة السوء ومن الأمثلة التى يشاهدها كل ساعة فى أمثاله من المشردين. عندئذ يتعلم التعلق بالترام ونشل المحافظ والساعات من الجيوب وجمع أعقاب السجائر من المقاهى والأفاريز، ثم ينتهى به الأمر الى أن يصبح متشردا لا يقيه علم ولا تربية ولا خلق ، وإنما هو فى هذه السن الغضة يجعل لنفسه ميزانا للأخلاق والصفات ، فيزن الشجاعة والبطولة والتفوق والمهارة بالقدرة على السرقة والنشل وأنواع الفساد الأخرى. فإذا بلغ الشباب استحال مجرما لا يرهبه القانون ولا يردعه العقاب .

هذا الصبي المحروم هو مشكلة من مشاكل المدينة التى نكاد لا نجد لها نظيرا فى الريف. وعلاجها الناجع فى رأيى هو أندية الصبيان التى تعلمهم وتسليهم وتفرج سأمهم وتنمى أمام أعينهم المثليات الطيبة والقدوات الحسنة .

ثم هناك الشباب المتعطل فى المدينة وصحيح إن فى الريف أيضا متعطلين ولكن تعطلهم لا يؤدى الى التشرد والجوع، أما فى المدينة فهو يؤدى إليهما . تكاليف المدينة كثيرة ، والعامل لا يدخر شيئا للطوارئ والمفاجآت ، وليست له نقابات منظمة تمده بالمعونة وقت تعطله. ومن ثم يكون خطر التعطل فى المدينة أعمق غورا وأشد خطرا من التعطل فى الريف.

وهناك أيضا ازدحام المنازل فى المدينة . وقد يقال إن منزل المدينة على كل حال خير من منزل القرية . وهذا وهم . لأن المنزل الريفى مهما يكن بناؤه ساذجا وخاليا من وسائل النظافة أو الأناقة، فهو معرض للشمس يتخلله الهواء النقى الذى ترسله اليه الحقول المجاورة .

أما فى المدينة فليس الأمر كذلك . وكثير من منازل العمال فيها لا تدخلها الشمس ، ومعظمها عبارة عن منظرة بجانب الباب تستوى وأرض الشارع أو تنخفض عنها ، رطبة الجدران لا تصلح لسكنى الانسان ، وهى بلا شك من أكبر الأسباب فى وفيات الأطفال .

وهناك بعد ذلك مشكلة الطلاق بين عمال المدن . فقد أثبتت الاحصاءات أن الطلاق يفشو فى المدن أكثر مما يفشو فى الريف . والمرأة المطلقة فى بيئة العمال لا يمكن أن تكون المرأة المثلى للأمومة ولا للعودة الى الزوج ، وإنما هى تشقى بحياتها وحظها وشقاقها الذى لا ينقطع بينها وبين أزواجها .

وأخيرا يجب أن نذكر من مشكلات المدن هذا البغاء الذى يصم مدننا وحواضرنا بدنس كريه ينبغى أن نطهرها منه صونا للأخلاق من الفساد وصونا للصحة العامة من التلف .

فى كل هذه المشكلات يجب أن تلقى العون من الشعب . أى يجب على الشعب أن ينشئ أندية للصبيان المحرومين ، وأن ينظم النقابات للعمال ، وأن يساهم فى بناء منازل صحية تؤويهم ، وأن ينبرى فريق من علماء الدين ومن المثقفين والمتعلمين فيقوموا بمهمة الوعظ والإرشاد بين الطبقات الوضيعة ليعلموهم طرائق الاقتصاد وليلقنوهم أن الطلاق حلال عليه بشاعة الحرام .

* * *

أما مشكلات الريف فأهمها الجهل والفقر والمرض والإجرام "وقد يكون الفقر وراء جميع المشكلات الريفية علة أساسية إذا هى عولجت بنجاح أدى شفاؤنا منها إلى شفائنا من العلل الأخرى . وهنا يستطيع الملاك وكبار الزارعين أن يقوموا نحوها بإصلاحات قد لا يتسنى للحكومة أن تقوم بها .

مثال ذلك هذا الإجرام العنيد الذى لا سبب له إلا إرضاء كبرياء جريحة ، أو إرواء حقد قديم ، أو وشاية كاذبة ، أو مصاهرة لم تتم ، أو تزاحم على ملك ، أو منافسة على منفعة ما الذى تستطيعه الحكومة فى ذلك ؟ إنها تحث الوعاظ على أن ينصحوا للناس فى المساجد بالاستقامة والتراحم . ولكن المجرم قلما يذهب إلى المسجد ليستمع إلى النصائح والمواعظ فلا فائدة ترجى إذن من الوعاظ والمرشدين . بيد أنى أذكر أنه كانت فى الريف المصرى إلى زمن قريب دعايات دينية تربط الفلاح بعهد . وهذا العهد الذى يتلقاه الفلاح من يد رجل صالح أو شيخ طريقة معروف ، كان يصونه من ارتكاب جرائم كثيرة ويرد إليه صلاحه وتقواه ، فلماذا لا يعمد مشايخ الطرق إلى تلك العهود ، ولماذا لا ينتشرون فى القرى

ناصحين معاهدين ؟ ولماذا لا يتطوع أعيان الريف للمصالحة بين المتخاصمين بغية تسوية الخلافات القائمة والقضاء على الخصومات الناشبة ؟ إن قيمة الثرى فى قريته لا تعدلها قيمة أى موظف من موظفى الدولة فياحبذا أن ينهض أعياننا للقيام بهذه المهمة السامية التى أراها كفيلة بأن تقضى على الإجرام إلى حد بعيد .

أما الأمراض التى قال أحد الاخصائيين إنها منتشرة بمعدل ثلاثة لكل فلاح، فمسئولية الأعيان عنها كبيرة . إنهم هم الذين ينتفعون بصحة الفلاح وجهوده، ومصلحتهم وزيادة الإنتاج فى أرضهم تقتضيان ازدياد عنايتهم بشؤونه الصحية . فاذا أنشأوا المستشفيات وعنوا بردم البرك وبناء المنازل الصالحة للوقاية ، تحسنت صحة الفلاح وعاد هذا التحسن بأوفر الربح على المالكين .

أما الجهل فإن الحكومة عاكفة على مقاومة الأمية بإنشاء المدارس الإلزامية . ولكن هذه المدارس يمكن أن تزاد فى العدد وأن تجود فى البناء إذا وجدت الحكومة معاونة من المالكين فى الريف . فعلى المالكين أن يتبرعوا بالأرض ويشتركوا فى تكاليف البناء . وما من شك فى أن وزارة المعارف ترحب بذلك المالك الذى يدعوها إلى إنشاء مدرسة إلزامية فى قريته إذا هو عاونها بتقديم الأرض أو بالتبرع ببعض النفقات .

الجريمة والمرض والجهل من المشكلات الريفية التى تستطيع الحكومة أن تعالجها بالتعاون مع الأعيان والمالكين . ولكن مشكلة أكبر تختبئ وراء كل هذا وتدفع إليه ، وهى مشكلة الفقر . ففلاحنا يعيش على ما يسد الرمق : يأكل ويشرب وينكن ، ولكنه لا يستوفى القسط الطبيعى من هذه الأشياء وليس فى وسعه أن ينفق قرشا على غيرها من الضروريات الإنسانية . والوسيلة الى زيادة كسبه ومكافحة فقره تقتضى جهد الحكومة والشعب متضامنين . فان الحكومة تستطيع أن تصلح الأرض البور وتجفف بعض الملاحات والمستنقعات والبحيرات فتزيد مساحة الأرض الزراعية ، وبذلك يجد الفلاحون منفسحا للكسب وموردا للعيش . ولكن الملاك يستطيعون أيضا أن يترفقوا بالفلاح ويعدلوا فى معاملته بألا يرهقوه بالايجارات العالية ولا يتشددوا فى استيفاء حقوقهم قبله متى ثبت لديهم عجزه عن الوفاء . ويحسن بالمالك أن يعلم أنه إذا كانت له حقوق فان عليه أيضا واجبات ، وأنه يستطيع أن يكون فى الريف عامل خير أو شر بقدر ماترتق إليه نفسه من حب للروءة والعدل والشرف ، أو تنحدر إليه من القسوة والطمع .

وقد أثبت البحث فى الأغذية الذى قام به عدد من أطباء كلية الطب أن غذاء الفلاح ناقص ، وأنه يتحسن كثيرا بإضافة قليل من اللبن أو مشتقات اللبن. ومن هنا نعرف قيمة الماشية لا فى الاقتصاديات الزراعية فقط ، بل فى الصحة العامة للفلاح. ولذلك يجب الحذر من إكراه الفلاح على بيع ماشيته وفاء لدين أو لأى سبب من الأسباب .

وأمام الملاك واجب آخر يستطيعون أن يقوموا به ، وهو انشاء جمعيات التعاون . فجمعيات التعاون هي بر وخير واقتصاد ودعوة إلى الانتاج والاستقامة معا . وهي نوع من أنواع التطوع والتبرع يحسن ألا يكون للحكومة شأن فيها أكثر من الرعاية والاشراف .

وقد أدت جمعيات التعاون أجل خدمة وأوفى معونة للعمال والطبقات الفقيرة فى أوربا وأمريكا . ولقد نمت هذه الجمعيات وتضخمت حتى أربت رءوس الأموال العاملة فيها على مئات الملايين من الجنيهات دون أن تحتاج إلى معونات من الحكومة. ولكن الحكومة المصرية مع ذلك تدخلت بالمعونة فى إنشاء هذه الجمعيات التى تجعل المنتج يتصل بالمستهلك من أقرب طريق دون أن يقتضى منه الوسيط أكبر حصة من الربح. وفى وسع الملاك بمصر أن يزيدوا ثروة عمالهم الريفيين دون أن يكبدوا أنفسهم نفقات من أى نوع ، وذلك بأن يشجعوا إنشاء الجمعيات التعاونية. ولو أن هذه الجمعيات انتشرت وزادت أموالها لاستطاعت أن تستحدث فى الريف صناعات جديدة متقنة تستخدم فيها المهندسين الزراعيين الخبيرين بصناعات الألبان والنسيج وغيرهما مما يوسع سبل العيش فى الريف .

إن حركة التعاون هى أعظم الحركات السمحاء البارة فى مكافحة الفقر والجهل والجريمة ، وهى تبعث النشاط أينما وجدت ، وتحد من الجشع بين التجار وتحيى آمالا جديدة بين العمال. وحركة التعاون تتسع لأى عمل يراد به تنمية الثروة فى البيئات المتوسطة وترغيد العيش بين الفقراء . ومعلوم أن فلاحنا المصرى ليس صاحب وجدان اقتصادى بالقدر الذى يمكنه من تعرف الفوائد المحققة من إنشاء جمعيات التعاون . ولهذا يجب على المالكين أن يوالوه بالنصح والإغراء حتى يقبل عليها و يعمل على انشائها .

قلت إن أعظم مشكلة فى الريف ، بل المشكلة الكامنة وراء جميع المشكلات الأخرى هى الفقر . وأستطيع أن أقول إن هذه هى مشكلة الأمة جميعها . وهى لا تحل إلا بتضافر جهود الأمة والحكومة . وقد بينت فى إيجاز ما تستطيعه الحكومة وما يتيسر للمالكين أن يقوموا به فى هذا السبيل . ولكن لا بد لى من الاشارة الى أنه قد بات من الواجب على الأمة أن تنشئ الشركات الصناعية وتكثر منها ، لأن الزراعة مهما توسعنا فيها لن تكفينا . ولقد كان يجدر بالمالين عندنا أن ينتهزوا فرصة الحرب الحاضرة و يؤلفوا الشركات الصناعية ، إذ أن قلة الواردات بسبب الحرب هى بمثابة حماية جمركية للصناعات الوطنية. وليس من الحكمة أن نبقى على اعتزازنا بملكية الأرض مهما غلا ثمنها وأن نترك الصناعات مع أنها محور الرقى فى الأمم .

ومتى توافرت لدينا الأرض الزراعية بمجهود الحكومة وتوافرت الصناعات بمجهود الأمة عم اليسر والرخاء جميع الطبقات . وعندئذ تحل مشكلة الفقر وتحل بحكم التبعية مشكلات الجهل والمرض والإجرام . ولنعلم أن انتشار الصناعات على الأسلوب العصرى أى إيجاد المصانع الآلية الكبيرة لا يمكن أن يتم ويتحقق بدون التعاون الوثيق بين الأغنياء فى إنشاء شركات المساهمة . وهذا التعاون فى مصر لا يزال فى طوره الابتدائى بين أغنيائنا الذين يؤثرون التكاثر من الفدادين على استثمار أموالهم فى شراء أسهم الشركات . ومصيرنا باعتبارنا أمة عصرية يقتضى العناية أكبر العناية بانشاء المصانع الكبرى ، والرقى الاقتصادى وحاجتنا الى تيسير العيش لأكبر عدد من السكان يطالبنا بالاستكثار من هذه المصانع وهنا أيضا يبرز مجهود الشعب ويتجلى فى صورة واضحة .

وإذا كان من واجب الحكومة أن تستغل جميع موارد الثروة فى البلاد لتيسير نمو الصناعات كاستغلال مساقط المياه بأسوان لإيجاد القوى المحركة الرخيصة وكاستخراج المعادن والمواد المعدنية من أرضنا وجبالنا ، فليس من المعقول أن نعتمد على هذه الحكومة فى صنع المسامير أو الإبر أو الأحذية أو الملابس . فهذه أعمال ستظل أبدا من أخص خصائص الشعب يقوم بها من طريق الشركات الصناعية التى تؤلف بأموال الأغنياء .

والحكومة ترعى هذا التطور الاقتصادى ، أى الإصلاح الزراعى والتوسع الصناعى وتعمل لتنظيمه وضبطه حتى لا تؤدى وطأته إلى الإضرار بصحة العمال .

إن على الحكومة واجبات الأمن العام الذى أصبحنا نتوسع فى فهم معناه فصرنا ندخل فيه الصحة العامة والتعليم والوقاية من التعطل . ولكن على الشعب واجبات أخرى فى البر والتنظيم ، وفى إنشاء دور التعليم والمستشفيات والملاجئ والمساجد والأندية ، وفى مكافحة الفقر بالمدن والريف ، وفى زيادة الثروة الأهلية بإنشاء الشركات الصناعية . فاذا عرف الشعب كيف يعاون الحكومة على خلق هذا التطور ، استطعنا أن نحل مشكلتنا الكبرى التى أضرب على أنها مبعث جميع المشكلات : وهى الفقر .

حسن الشريف